

عنوان بحث المشروع

تقرير أخلاقيات البحث العلمي للمشروع النهائي - ١

اسم الطالبة:

خلود ابراهيم العسيري

الرقم الجامعي

٢٣٣٠٠١٠٩١

المشروع النهائي - ١

كلية الإدارة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

م ٢٠٢٦

١. المقدمة

تعد أخلاقيات البحث العلمي الركيزة الأساسية لضمان رصانة المعرفة الإنسانية وموثوقيتها، حيث تتجاوز كونها مجرد لوائح إجرائية لتشكل التزاماً قيمياً وفلسفياً ينظم سلوك الباحث في كافة مراحل دراسته. وفي هذا السياق، تُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة القواعد والمبادئ التي تساعد على التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول، والتي تلتزم بها الفئات المهنية لضبط أفعالها وفقاً للأعراف الأكاديمية التي تحدد الصواب والخطأ في الممارسات العلمية. ويتوافق هذا الطرح مع ما أشار إليه الأسدي (٢٠٠٨) من أن هذه الأخلاقيات تقتضي في جوهرها احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم، سواء أكانوا من الزملاء الباحثين أم من الأفراد المستهدفين بالدراسة. إن هذا التأسيس المفاهيمي يؤكد أن البعد الأخلاقي يمثل الضمير الحي للباحث، وهو ما يحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه من خلال الالتزام المطلق بالصدق والأمانة، والابتعاد عن أي ممارسات أو انفعالات شخصية قد تضلل الحقيقة العلمية.

وتكتسب هذه الأخلاقيات أهمية بالغة في حقل العلوم الإدارية والاجتماعية؛ نظراً لارتباطها المباشر بالعنصر البشري والمؤسسي، مما يجعل الالتزام بها مدخلاً ضرورياً لضمان جودة البحوث وفعاليتها في تشخيص الواقع وتقديم الحلول. وقد أوضحت الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية (١٤٤٤) أن غياب الالتزام بالمعايير الأخلاقية، كالنزاهة والموضوعية، يؤدي إلى بناء فرضيات خاطئة وتضليل للرأي العام، مما ينسف القيمة العلمية للبحث من أساسها. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن التحلي بالضوابط الأخلاقية يحمي العمل الأكاديمي من ظواهر الانتحال والسرقات العلمية التي تفقد البحث صفته الأكاديمية، وتهدر حقوق الملكية الفكرية للآخرين. وبالتالي، فإن الالتزام الصارم بهذه المبادئ لا يحمي الأفراد والمجتمعات من الأضرار المحتملة فحسب، بل يعزز الثقة في المخرجات البحثية، ويجعلها صالحة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التنموية والمؤسسية، بعيداً عن التحيزات والأهواء الشخصية.

وانطلاقاً من هذا الإطار النظري والنقدي، يتبلور الهدف الرئيس من هذا التقرير في بيان وتقييم مدى تطبيق معايير أخلاقيات البحث العلمي على مشروع التخرج النهائي الموسوم بـ "دور مدير المشروع في قيادة التغيير وإدارة التحديات أثناء تنفيذ المشاريع في مدينة الرياض". ويتطلب هذا المشروع الإداري والميداني التزاماً دقيقاً من الطالب بتطبيق مبدأ "الموضوعية" من خلال التجرد التام من التحيزات الشخصية عند جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتحديات التي تواجه مديري المشاريع في العاصمة. كما يُحتم على الباحث تطبيق مبادئ حماية المشاركين، والمتمثلة في ضمان سرية المعلومات الخاصة بالشركات وفرق العمل، والحصول على الموافقة المستنيرة قبل الشروع في المقابلات أو توزيع الاستبانات، مع كفالة حقهم في الانسحاب من الدراسة في أي وقت. إن الانضباط المنهجي والأخلاقي في هذا المشروع، والالتزام بقواعد التوثيق السليمة للأدبيات السابقة، سيضمن خلوه من التلفيق أو الانتحال، مما يساهم في تقديم توصيات إدارية واقعية ورسينة تدعم نجاح قيادة التغيير في بيئة العمل السعودية.

٢. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تنبثق ضرورة أخلاقيات البحث العلمي من كونها الحجر الأساس الذي يضمن موثوقية المعرفة الإنسانية ورسالتها، إذ لا يمكن فصل القيمة العلمية لأي دراسة عن الإطار الأخلاقي الذي أنتجها. وتشير الأدبيات إلى أن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يُعد المدخل الحتمي لتعزيز الثقة في مخرجات المجتمع العلمي، حيث إن غياب هذه المبادئ ينسف موثوقية البحث العلمي (Trustworthiness)، ويقوض العقد الاجتماعي والمعرفي القائم بين الباحثين والجمهور المستفيد ("أطر أخلاقيات البحث العلمي"، د.ت.). ويتفق زرباني وبومحيدة (٢٠٢٠) مع هذا الطرح، مؤكدين أن الأخلاقيات تمثل مسؤولية كبرى وضمانة أساسية، وأن التهاون فيها يمس بمصداقية البحث ويؤدي إلى عواقب وخيمة تعيق تقدم المجتمعات. إن هذا الارتباط الوثيق بين الأخلاقيات والموثوقية يجعل من الممارسة الأخلاقية شرطاً لسلامة البحث وليس مجرد إجراء تنظيمي شكلي، مما يعزز قدرة المؤسسات وصناع القرار على الاعتماد على تلك النتائج بثقة ويقين في الميادين الإدارية والتربوية (سعد، ٢٠٢٥).

وعلى صعيد جودة النتائج البحثية ومصداقيتها، يبرز الأثر المباشر والعميق للالتزام بالضوابط الأخلاقية في حماية السجل العلمي من التشويه والتحريف. فقد أوضحت دراسة عمارة وعالوي (٢٠٢٠) أن تحلي الباحث بالأمانة والموضوعية يسهم بشكل جلي في الرفع من جودة الأبحاث العلمية وتأصيلها، في حين أن تجاوز هذه الأخلاقيات يؤدي إلى بناء فرضيات خاطئة قد تضلل الرأي العام وتنتج حلولاً واهية تفقر للدقة (الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، ١٤٤٤). علاوة على ذلك، فإن البحث الذي يخضع لضوابط أخلاقية صارمة يتطلب بطبيعته منهجية دقيقة لجمع البيانات وتحليلها بعيداً عن التحيزات والأهواء الشخصية، وهو ما ينعكس طردياً على صدق النتائج وواقعيتها، ويحمي العمل الأكاديمي من الممارسات غير المسؤولة كالتلفيق أو التزوير أو الانتحال التي تدمر مصداقية البحث من جذورها (سعد، ٢٠٢٥).

وتتجاوز أهمية أخلاقيات البحث العلمي حدود الصرامة الأكاديمية لتلعب دوراً حيوياً ورئيساً في حماية المجتمع والأفراد المستهدفين بالدراسة من أي أضرار محتملة. وفي هذا السياق، تؤكد المبادئ التوجيهية للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية (٢٠٢٤) على ضرورة إحداث توازن دقيق بين منافع البحث ومخاطره، مع إعطاء الأولوية المطلقة لاحترام كرامة المشاركين، وحماية خصوصيتهم، وضمان عدم تعرضهم لأي أذى مادي، أو نفسي، أو اجتماعي. إن البحث العلمي الذي يفتقر إلى هذا الضابط الأخلاقي قد يؤدي إلى كوارث تمس استقرار المجتمع وتضر بأفراده، خاصة إذا ما تم استخدام نتائج بحثية مضللة في توجيه السياسات العامة أو التطبيقات الميدانية ("أطر أخلاقيات البحث العلمي"، د.ت.). وبالتالي، فإن المسؤولية الاجتماعية للباحث تحتم عليه تسخير جهده العلمي لخدمة الإنسانية وحل مشكلاتها بأساليب مقبولة أخلاقياً، مما يضمن بقاء البحث أداة فاعلة للبناء المجتمعي وتطوير الممارسات الإدارية والتربوية بعيداً عن أي استغلال أو ضرر.

٣. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند الممارسة البحثية الرصينة في العلوم الإدارية إلى منظومة متكاملة من المبادئ الأخلاقية التي تضمن جودة المخرجات وموثوقيتها، وتأتي في مقدمتها "الأمانة العلمية". ويُقصد بهذا المبدأ التزام الباحث بالدقة

المطلقة في توثيق المصادر، ونسبة الأفكار إلى أصحابها الحقيقيين، والابتعاد التام عن ممارسات الانتحال أو السطو الفكري، مع الاعتراف بجهود كل من ساهم في إنجاز العمل (الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، ١٤٤٤). ولا يُعد هذا المبدأ مجرد إجراء شكلي، بل هو جوهر الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وتراكم المعرفة. وفي سياق مشروع "دور مدير المشروع في قيادة التغيير وإدارة التحديات أثناء تنفيذ المشاريع في مدينة الرياض"، تتجلى الأمانة العلمية من خلال التوثيق الدقيق للنماذج الإدارية المستخدمة في إدارة التغيير ونسبتها إلى منظريها الأصليين في المتن وقائمة المراجع، وتجنب الباحث نسب أي استراتيجية قيادية مقترحة لنفسه إذا كانت مستقاة فعلياً من دراسات سابقة أو تقارير مؤسسية (سعد، ٢٠٢٥).

ويرتبط بمبدأ الأمانة ارتباطاً وثيقاً مبدأ "النزاهة"، والذي يُعبر عن الامتثال الداخلي والالتزام الصارم بالصدق والشفافية في جميع مراحل البحث، وتجنب أي تلاعب بالبيانات أو إخفاء لنتائج لا تتوافق مع فرضيات الدراسة (الغامدي، ٢٠٢٥). وتؤكد الأدبيات أن النزاهة تتطلب الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح قد يؤثر على مسار البحث وتفسير نتائجه (Resnik, 2011)، كما ورد في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٤). ويمكن توضيح ذلك عملياً في المشروع الميداني بمدينة الرياض، حيث يلتزم الباحث بعرض النتائج الإحصائية كما وردت من استجابات مديري المشاريع، حتى وإن أظهرت تلك النتائج فشل بعض استراتيجيات قيادة التغيير المتبعة محلياً، دون أي محاولة لتحريف الأرقام أو تجميل الواقع الإداري بما يخدم فرضية مسبقة يتبناها الباحث، مما يضمن خروج دراسة تعكس الواقع الفعلي للتحديات (زرباني وبومحيدة، ٢٠٢٠).

علاوة على ذلك، تبرز "الموضوعية" كمعيار حاكم يضمن تجرد الباحث من أهوائه وتحيزاته الشخصية أو المؤسسية أثناء جمع البيانات وتحليلها. وتقضي الموضوعية أن يكون الحكم العلمي مبنياً على الأدلة والبراهين والابتعاد عن العاطفة أو التأثيرات الخارجية التي قد تضلل الحقيقة (زرباني وبومحيدة، ٢٠٢٠). ويشير الغامدي (٢٠٢٥) إلى أن غياب الموضوعية يحول البحث إلى مجرد أداة لتبرير قناعات ذاتية لا ترقى للمستوى الأكاديمي. وتطبيقاً على دراسة إدارة المشاريع، تتضح الموضوعية عندما يقوم الباحث بتحليل استراتيجيات التعامل مع التحديات استناداً إلى البيانات المستقاة من المقابلات حصرياً، متجرداً من أي آراء شخصية مسبقة قد يحملها تجاه شركات مقاولات أو إدارات هندسية معينة في العاصمة، مما يضمن صياغة استنتاجات وتوصيات حيادية وقابلة للتطبيق.

وفيما يتعلق بحماية الأفراد، يُعد مبدأ "السرية" حجر الزاوية في بناء جسور الثقة بين الباحث وعينة الدراسة. ويتمثل هذا المبدأ في التزام الباحث التام بحماية البيانات الشخصية والمهنية للمبحوثين، وعدم الإفصاح عن هوياتهم أو أي معلومات قد تلحق بهم ضرراً مادياً أو معنوياً، مع اقتصار استخدام تلك البيانات على أغراض البحث العلمي فقط (الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، ١٤٤٤). ومثال ذلك في هذا المشروع، أن يعمد الباحث إلى ترميز أسماء مديري المشاريع والشركات التي يعملون بها في مدينة الرياض (مثل: مدير أ، شركة ب)، لضمان عدم تعرضهم لأي مساءلة إدارية أو إحراج مهني من قبل رؤسائهم نتيجة إفصاحهم بشفافية عن التحديات التشغيلية، أو الإخفاقات التنظيمية، أو مقاومة التغيير داخل مؤسساتهم (سعد، ٢٠٢٥).

وأخيراً، يأتي مبدأ "الموافقة المستنيرة" كأحد أهم الضوابط التي تحمي الاستقلالية والحرية الفردية للمشاركين في الأبحاث الإنسانية والإدارية. ويعني هذا المبدأ ضرورة إحاطة المشاركين علماً وبشكل واضح بأهداف

البحث، وإجراءاته، والمدة الزمنية المستغرقة، والمخاطر أو المنافع المحتملة، قبل الحصول على موافقتهم الطوعية الخالية من أي إكراه، مع كفالة حقهم الأصيل في الانسحاب من الدراسة في أي مرحلة دون التعرض لأي تبعات (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٤). وتطبيقاً لذلك، يجب على الطالب قبل توزيع الاستبانة أو إجراء المقابلة مع مديري المشاريع، تقديم نموذج إرشادي يوضح أن الهدف من الدراسة هو تقييم أساليب قيادة التغيير أكاديمياً، وأن المشاركة تطوعية، مما يمنح المدير الحرية المطلقة في قبول الإجابة، أو رفض أسئلة محددة، أو إنهاء المقابلة متى شاء دون أي ضغوط (Solutions IRB، د.ت.).

٤. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه الممارسة البحثية جملة من القضايا والأخطاء الأخلاقية التي تهدد رصانتها الأكاديمية، ويأتي في طليعتها الانتحال أو السرقة العلمية (Plagiarism). يُعرّف الانتحال بأنه الاستيلاء الفكري على أفكار الآخرين، أو بياناتهم، أو نصوصهم دون إعطاء الفضل لأصحابها الأصليين، وتقديمها كعمل أصيل للباحث (سعد، ٢٠٢٥). ولا يقتصر هذا الانتهاك على النقل الحرفي المباشر، بل يمتد ليشمل إعادة صياغة المفاهيم واستعارة النماذج دون توثيق دقيق، مما يمثل خيانة فكرية تهدر حقوق الملكية الفكرية وتدمر الثقة في السجل الأكاديمي ("أطر أخلاقيات البحث العلمي"، د.ت.). ولتوضيح هذه القضية، يمكن افتراض قيام طالب في مشروع التخرج بنقل نموذج إداري متكامل حول "قيادة التغيير المؤسسي" من دراسة أجنبية حديثة، وترجمته إلى العربية، ثم إدراجه في إطاره النظري دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، مما يوهم لجان التحكيم بأن هذا النموذج من تصميمه الشخصي، وهو ما ينسف أمانته العلمية (الغامدي، ٢٠٢٥).

وترتبط قضية التلفيق والتزوير (Fabrication and Falsification) ارتباطاً وثيقاً بإنهيار المصادقية العلمية، حيث تمثل خرقاً متعمداً للحقيقة. ويشير التلفيق إلى اصطناع بيانات أو نتائج لم تحدث في الواقع من الأساس وتسجيلها، في حين يتمثل التزوير في التلاعب بالمواد البحثية أو تعديل البيانات وحذفها بصورة انتقائية لتوجيه النتائج نحو فرضية مسبقة يتبناها الباحث ("أطر أخلاقيات البحث العلمي"، د.ت.؛ زرباني وبومحيدة، ٢٠٢٠). ومن أبرز الأمثلة الواقعية الصادمة في هذا السياق، قضية الباحث الكوري هوانغ وو سوك (Hwang Woo-suk) عام ٢٠٠٥، الذي ادعى كذباً نجاحه في استنساخ خلايا جذعية بشرية، ليتبين لاحقاً أن بياناته وصوره كانت مغبرة بالكامل، مما أدى إلى سحب أبحاثه من المجلات العالمية المرموقة، وإنهاء مسيرته الأكاديمية، ومحاكمته جنائياً (الغامدي، ٢٠٢٥).

وتبرز قضية التحيز وانعدام الموضوعية (Bias) كأحد المعوقات المنهجية التي تخل بسلامة البحث العلمي وتجرد الباحث. ويحدث التحيز عندما يسمح الباحث لميوله الشخصية، أو قناعاته الفكرية، أو ضغوط مؤسسية بالتأثير على مسار تصميم البحث، أو جمع البيانات، أو تحليلها، مما يحول البحث من أداة للتقصي الموضوعي إلى وسيلة لتبرير آراء ذاتية (زرباني وبومحيدة، ٢٠٢٠). وكمثال افتراضي في مجال العلوم الإدارية، قد يتبنى باحث يدرس "تحديات تنفيذ المشاريع في مدينة الرياض" قناعة مسبقة بأن تعثر المشاريع يعود حصراً إلى ضعف كفاءة المهندسين؛ وبناءً عليه، يقوم بتجاهل أو استبعاد إجابات الاستبانات والمقابلات التي تشير إلى أن

نقص التمويل أو مركزية القرار الإداري هما السببان الحقيقيان، مركزاً فقط على البيانات التي تدعم فرضيته، مما ينتج استنتاجات مضللة ومبتورة تفتقر للرصانة (سعد، ٢٠٢٥).

وتعد قضية انتهاك الخصوصية والسرية (Privacy Violation) من المخالفات الجسيمة التي تمس كرامة وحقوق الأفراد والمؤسسات المستهدفة بالدراسة. وتتحقق هذه المخالفة عندما يفشل الباحث في حماية البيانات الشخصية والمهنية للمبحوثين، أو ينشر معلومات حساسة قد تؤدي إلى كشف هوياتهم دون الحصول على موافقة مستنيرة صريحة تسمح بذلك (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٤). ويمكن إيضاح خطورة هذه القضية من خلال مثال افتراضي لباحث يجري مقابلات متعمقة مع مديري مشاريع حول "معوقات إدارة التغيير ومقاومة الموظفين في شركات المقاولات بالرياض"، ثم يقوم بنشر مقتطفات نصية من المقابلات مرفقة بمسميات وظيفية دقيقة أو أوصاف تسهل التعرف على هوية المتحدثين وشركاتهم، مما يعرض هؤلاء المديرين للفصل التعسفي أو المساءلة القانونية من قبل رؤسائهم نتيجة إفشائهم لأسرار تنظيمية داخلية (الغامدي، ٢٠٢٥).

وأخيراً، يمثل تضارب المصالح (Conflict of Interest) تحدياً أخلاقياً يلقي بظلال من الشك المباشر على استقلالية الباحث وموضوعية نتائجه. ويحدث التضارب عندما تتداخل المصالح المادية، أو المهنية، أو العائلية للباحث مع مسؤوليته العلمية، مما قد يدفعه، بوعي أو بدون وعي، لتوجيه مسار البحث بطريقة تخدم تلك المصالح الخفية على حساب الحقيقة العلمية المجردة (المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، د.ت.). ومثال ذلك في البيئة الإدارية، أن يتلقى باحث تمويلاً مالياً ضخماً من شركة تطوير تقني لتقييم "برمجيات إدارة المشاريع الحديثة"، ثم يصدر دراسة علمية تؤكد تفوق أنظمة تلك الشركة المانحة على كافة الأنظمة المنافسة في السوق، دون أن يُفصح في بحثه للقراء أو للمجلة العلمية عن مصدر التمويل، مما يعد تضليلاً صريحاً ينسف الثقة في استنتاجاته ومقترحاته (سعد، ٢٠٢٥).

٥. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تتطلب حوكمة البحث العلمي وجود أطر تنظيمية ومؤسسية فاعلة تتولى ترجمة المبادئ الأخلاقية النظرية إلى ممارسات ملزمة، ويبرز هنا الدور المحوري للجان المراجعة المؤسسية (IRB) أو لجان أخلاقيات البحث. وتُعنى هذه اللجان المستقلة في المقام الأول بحماية حقوق وسلامة ورفاهية الأفراد المشاركين في الدراسة، لا سيما الفئات الضعيفة، وذلك من خلال المراجعة الدقيقة والمسبقة لبروتوكولات البحث قبل الشروع في التنفيذ الميداني (Capili & Anastasi, 2024). وتتضح أهمية هذه اللجان في قيامها بتقييم التوازن الدقيق بين المخاطر والمنافع المحتملة للبحث، والتأكد من وضوح إجراءات الحصول على الموافقة المستنيرة، وكفالة سرية البيانات، حيث تمتلك الصلاحية المطلقة لقبول، أو تعديل، أو رفض أي مشروع بحثي لا يستوفي المعايير الأخلاقية الصارمة ("أطر أخلاقيات البحث العلمي"، د.ت.). إن وجود هذه اللجان يضمن خضوع الباحث لرقابة منهجية تمنع أي تجاوزات قد تلحق ضرراً نفسياً، أو اجتماعياً، أو مهنيًا بعينة الدراسة، مما يرسخ الثقة في المؤسسات الأكاديمية ومخرجاتها، وهو ما يكتسب أهمية بالغة عند دراسة بيانات العمل وإجراء مقابلات أو استبانات مع مديري المشاريع.

وإلى جانب اللجان المؤسسية، تستند العملية البحثية المنضبطة إلى معايير دولية وأدلة توجيهية تضبط السلوك الأكاديمي ومنهجية التوثيق، ويأتي في طليعتها دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA). ولا يقتصر دور هذا الدليل على كونه نظاماً تنسيقياً أو شكلياً، بل يُعد إطاراً منهجياً وأخلاقياً متكاملًا يهدف إلى حماية الملكية الفكرية وضمان الأمانة العلمية من خلال التوثيق الدقيق للمصادر ونسبة الأفكار والمفاهيم إلى أصحابها الأصليين، وهو النظام الأكثر اعتماداً في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية (الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، ١٤٤٤). وعلاوة على قواعد التوثيق المرجعي، فقد أرست الجمعية الأمريكية لعلم النفس منظومة من المبادئ الأخلاقية العميقة لإجراء البحوث على البشر، والتي تُلزم الباحث بالمسؤولية التامة عن أذائه، وتجنب الخداع أو التضليل، واحترام استقلالية المشاركين وحقوقهم المطلق في الانسحاب (جامعة القدس المفتوحة، د.ت.). ويتكامل هذا الدليل المنهجي مع موثائق دولية أخرى، كإعلان هلسنكي وتوجيهات لجنة أخلاقيات النشر (COPE)، لتشكيل سياق أخلاقي متين يمنع الممارسات الأكاديمية غير المسؤولة كالسرقة الأدبية، أو التلفيق، أو النشر المزدوج، مما يضمن خروج البحث بأسلوب علمي رصين وخالي من الانتهاكات.

وتتجلى الأهمية القصوى لهذه القواعد واللوائح التنظيمية في كونها الضمانة الحقيقية والجوهرية لرصانة العملية البحثية وموثوقية مخرجاتها. فمن الناحية المنهجية، يسهم الالتزام بهذه الضوابط، سواء عبر لجان المراجعة أو أنظمة التوثيق الدولية، في توحيد لغة التواصل الأكاديمي ومنع التزوير والتحيز، مما يسهل على المراجعين وصناع القرار تتبع الأدلة والتحقق من صحة النتائج، وهو ما يعزز الثقة العامة في المعرفة المنتجة (مساعد البحث، ٢٠٢٥). ومن الناحية الأخلاقية والاجتماعية، تشكل هذه اللوائح درعاً واقياً يحمي الأفراد والمؤسسات من أي استغلال محتمل، وتضمن أن المعرفة تسهم فعلياً في تطوير الممارسات وحل المشكلات دون المساس بكرامة الإنسان أو الإضرار بالنسيج المؤسسي (Tetzner, 2025). وبالتالي، فإن القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث ليست مجرد قيود إجرائية تعيق حرية التقصي الأكاديمي، بل هي مقومات أساسية ترتقي بجودة البحث، وتحمي السجل الأكاديمي من التشويه، وتجعل النتائج الإدارية المستخلصة—كفهم آليات قيادة التغيير في العاصمة—نتائج صالحة، وواقعية، وقابلة للاعتماد عليها في رسم السياسات الاستراتيجية.

٦. التطبيق العملي على موضوع البحث

يعد التطبيق العملي لأخلاقيات البحث العلمي الانتقال الحقيقي من الإطار النظري المجرد إلى الممارسة المنهجية الدقيقة، وهو ما يتطلب تنزيلاً تحليلياً لهذه المبادئ على مشروع التخرج الموسوم بـ "دور مدير المشروع في قيادة التغيير وإدارة التحديات أثناء تنفيذ المشاريع في مدينة الرياض". يتطلب هذا المشروع، الذي يستكشف بيئة المشاريع العملاقة (Giga-Projects) في ظل التحولات الهيكلية والتنموية السريعة، تعاملًا واعياً ومسؤولاً مع الكوادر البشرية المتمثلة في مديري المشاريع وفرق العمل في العاصمة (الزامل والمبارك، ٢٠٢٣).

وتؤكد الأدبيات المنهجية أن التطبيق السليم للضوابط الأخلاقية ليس مجرد إجراء روتيني، بل هو المحدد الأساسي لضمان جودة البيانات الميدانية، وموثوقية النتائج، وقدرتها على تقديم حلول إدارية واقعية تخدم التوجهات الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ بعيداً عن التزييف أو التحيز (زرباني وبومحيدة، ٢٠٢٠).

وفيما يتعلق باليات جمع البيانات، يقتضي التطبيق الأخلاقي أن يلتزم الباحث بالموضوعية والتجرد التام من الانحيازات الشخصية عند تصميم أدوات الدراسة (الاستبانات أو المقابلات) وتوجيهها لعينة الدراسة المكونة من مديري المشاريع في العاصمة. ويتحقق ذلك من خلال صياغة أسئلة حيادية لا توجه المستجيب نحو إجابات معينة تخدم فرضيات مسبقة يحملها الباحث حول أسباب تعثر المشاريع أو مقاومة التغيير.

ووفقاً لما أشار إليه زرباني وبومحيدة (٢٠٢٠)، فإن الباحث ملزم بنقل المعلومات بصدق وأمانة، وعرض النتائج الإحصائية والميدانية لشركات المقاولات كما هي في الواقع، حتى وإن تعارضت مع التوقعات النظرية، مما يضمن خروج الدراسة بتوصيات دقيقة وشفافة تدعم هيئة كفاءة الإنفاق ومكاتب إدارة المشاريع (PMO) دون أي تلفيق أو تزوير للحقائق.

وتبرز "الموافقة المستنيرة" كأحد أهم الركائز التطبيقية في هذا المشروع الميداني، حيث يتحتم على الباحث قبل الشروع في جمع البيانات الحصول على موافقة طوعية وصریحة من مديري المشاريع والمهندسين، وذلك بعد إحاطتهم علماً بأهداف الدراسة وطبيعتها بشكل شفاف (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٤). وعملياً، يجب أن يتضمن نموذج الموافقة توضيحاً بأن مشاركتهم تهدف إلى تقييم استراتيجيات قيادة التغيير والتعامل مع بيئة الأعمال المعقدة والهشة (BANI)، مع التأكيد المطلق على حقهم الأصلي في الامتناع عن الإجابة على أي سؤال أو الانسحاب من الدراسة في أي وقت يشاءون، دون التعرض لأي ضغوط نفسية أو تبعات مهنية من قبل إداراتهم العليا (جامعة القدس المفتوحة، د.ت.).

ولحماية المشاركين والمؤسسات من أي ضرر محتمل، يشكل التزام الباحث بمبدأ "السرية" حائط الصد المنيع ضد انتهاك الخصوصية المهنية. وفي سياق هذا المشروع الذي يتطرق إلى تحديات حساسة كعقبات التمويل، وتحديات توظيف الكفاءات، وضعف التخطيط الاستراتيجي في مشاريع كبرى كمترو الرياض، يجب على الباحث اتخاذ تدابير صارمة لإخفاء هويات المبحوثين وأسماء الكيانات التي يمثلونها (السعيد، ٢٠٢٤). ويُطبق ذلك إجرائياً من خلال ترميز البيانات واستخدام أسماء مستعارة للمشاركين ولشركات المقاولات، لضمان عدم تعرض هؤلاء المديرين لأي مساءلة قانونية أو إحراج وظيفي نتيجة إفصاحهم بشفافية عن الإخفاقات التشغيلية أو مقاومة الموظفين للتغيير داخل مؤسساتهم (جامعة القدس المفتوحة، د.ت.؛ زرباني وبومحيدة، ٢٠٢٠).

وأخيراً، يتطلب التحليل التطبيقي إدراكاً عميقاً للمخاطر المحتملة وكيفية إدارتها، انطلاقاً من مبدأ درء الضرر وتعظيم المنافع. وتتمثل أبرز المخاطر في هذا البحث في الخطر المهني الذي قد يلحق بالمشاركين إذا تسربت بياناتهم الحساسة التي تخص الأداء المؤسسي لشركاتهم (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٤). لذا، يلتزم الباحث باستخدام المعلومات حصرياً للأغراض الأكاديمية، وتأمين حفظ البيانات إلكترونياً، وتجنب طرح أسئلة تتداخل مع الأسرار التجارية أو الأمنية للمشاريع العملاقة. علاوة على ذلك، يجب على الباحث الإفصاح بشفافية عن أي تضارب محتمل في المصالح، كأن يكون موظفاً في إحدى الشركات المبحوثة، لضمان أعلى درجات النزاهة العلمية وتقديم مخرجات تسهم فعلياً في تطوير بيئة إدارة المشاريع (الزامل والمبارك، ٢٠٢٣).

٧. الخاتمة

ختامًا، كشف هذا التقرير من خلال تحليله المعمق أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يمثل الركيزة الأساسية لضمان رصانة المخرجات الأكاديمية والميدانية، حيث أظهر التطبيق العملي على مشروع "دور مدير المشروع في قيادة التغيير وإدارة التحديات أثناء تنفيذ المشاريع في مدينة الرياض" أن تفعيل مبادئ الشفافية، والموضوعية، والسرية ليس مجرد استيفاء لمتطلبات شكلية، بل هو صمام الأمان لجودة البيانات وموثوقيتها. وقد أوضحت الأدبيات المنهجية أن تجسيد هذه المبادئ في بيئة العمل الإداري، إلى جانب ضمان الحصول على الموافقة المستنيرة من عينة الدراسة، يجنب الباحث الوقوع في شرك الممارسات غير الأخلاقية كالانتحال، وتلفيق البيانات، والتحيز الشخصي الذي ينسف مصداقية البحث من جذوره. إن هذا الالتزام الصارم والدقيق يحمي حقوق المشاركين من مديري المشاريع والمهندسين، ويضمن في الوقت ذاته خروج الدراسة باستنتاجات وتوصيات إدارية دقيقة تعكس الواقع الفعلي لتحديات بيئة المشاريع العملاقة في العاصمة، مما يعزز من قيمة البحث في مساعدة صناع القرار والمؤسسات على تبني استراتيجيات فعالة لقيادة التغيير المؤسسي بنزاهة ومسؤولية.

وتأسيسًا على ما سبق، تبرز الأهمية القصوى والمحورية لترسيخ ثقافة أخلاقيات البحث العلمي في الدراسات والأبحاث المستقبلية، باعتبارها المدخل الحتمي لبناء الثقة المتبادلة والمستدامة بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المهني. وتتفق الدراسات المعاصرة على أن التحديات المتسارعة والناشئة في بيئات العمل الحديثة، خاصة مع دخول التقنيات المتقدمة وتعقيدات إدارة المشاريع، تتطلب من الباحثين القادمين التزامًا ذاتيًا ومؤسسيًا صارمًا بتطبيق المعايير الأخلاقية، والاحتكام المستمر للوائح التنظيمية ولجان المراجعة المختصة لضمان تحقيق الموازنة الدقيقة بين تعظيم المنافع المجتمعية وتقليل المخاطر المحتملة. علاوة على ذلك، فإن الارتقاء بجودة البحوث التربوية والإدارية، وتأصيلها كمرجعيات علمية موثوقة، يتوقف بشكل مباشر وجوهري على مدى استبطن الباحث للقيم الأخلاقية العليا كالنزاهة، والأمانة الفكرية، والتجرد من الأهواء، وهو ما يحول الجهد البحثي من مجرد متطلب أكاديمي عابر إلى أداة تنموية فاعلة تسهم في إيجاد حلول حقيقية ورصينة للمشكلات الميدانية، وتدعم مسيرة التقدم المجتمعي والاقتصادي.

٨. المراجع

- الأسدي، سعيد جاسم. (٢٠٠٨). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية. مؤسسة وارث الثقافية.
- أطر أخلاقيات البحث العلمي: التطور التاريخي، الأنظمة المؤسسية، وتحديات التكنولوجيا الناشئة. (د.ت.).
- جامعة القدس المفتوحة. (د.ت.). النشرة الارشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي. عمادة البحث العلمي.
- جامعة تشرين. (٢٠١٧). دليل أخلاقيات البحث العلمي. مركز ضمان الجودة.

- الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية. (١٤٤٤). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: دليل استرشادي. جامعة الملك سعود.
- الزامل، وليد، والمبارك، فيصل. (٢٠٢٣). التقرير رقم ٤٢٢: مواءمة الهيكل العمراني وجودة الحياة المكانية المستدام. ملتقى أسبار.
- زرباني، عبد الله، وبومحيطة، عبد الكريم. (٢٠٢٠). دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ١٣(٢)، ٧٤٤-٧٦٠.
- سعد، يحيى. (٢٠٢٥). ما هي أخلاقيات البحث العلمي؟ دليلك للالتزام الأكاديمي. موقع دراسة.
- السعيد، إبراهيم. (٢٠٢٤). تجسيد SROI في حوكمة الإنفاق الحكومي. نشرة كفاءة الإنفاق، العدد الثاني، هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.
- عمارة، إرغو، وعالوي، مسعودة. (٢٠٢٠). أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية في البحوث النفسية والاجتماعية. مجلة مؤشر الدراسات الاستطلاعية، ١(١)، ١٣١-١٤٨.
- الغامدي، بدر. (٢٠٢٥). أمثلة عن الأخطاء الأخلاقية في البحث العلمي وطرق تجنبها. موقع دراسة.
- كحط، إيمان. (٢٠٢٠). معايير أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. بحث مقدم للملتقى الدولي الافتراضي حول معايير الجودة في بحوث علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار.
- المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. (٢٠٢٤). أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية: المبادئ التوجيهية الخاصة بالمجلس.
- مساعد البحث. (٢٠٢٥). أخلاقيات البحث العلمي: دليلك لحماية النزاهة وضمان جودة الأبحاث. موقع مساعد البحث.
- المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. (د.ت.). أخلاقيات النشر. موقع المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.